تأثير التوسع غير المدروس لمدينة بغداد
على قنوات وجداول نهر دجلة
حالة دراسية : نهر الخر (الخير)

الباحثة شذى عبد الجبار يونس
الجامعة المستنصرية / كلية طب الأسنان

المقدمة

تعد مدينة بغداد ذات أرض خصبة ومياه وفيرة تتمثل بنهر دجلة ، الذي يقسمها الى قسمين، والفرات الذي يمر بالقرب منها ، ومنذ بناء المدينة تم شق القنوات والجداول مابين النهرين ولكل نهر على حدة وبذا أصبح الجانب الغربي (الكرخ) من بغداد يضم شبكة واسعة من هذه القنوات مدت السكان والمزارع بما يحتاجونه من المياه إضافة لما وفرته من واجهة مائية للمدينة ، واستمر البعض من هذه القنوات والجداول الى عصرنا الحاضر ولكن بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في بدايات القرن الماضي بدأت نهضة عمرانية واسعة في المدينة مما ادى الى تحويل أراضي زراعية شاسعة الى مناطق سكنية مما جعل بعض قنوات المياه تتداخل مع المناطق السكنية ومن هذه القنوات نهر الخر الذي يمتد في الجانب الغربي من بغداد حيث يأخذ مياهه من نهر دجلة شمال المدينة في منطقة الكاظمية (المحيط) ويسير موازيا له تقريبا في جانبه الغربي حيث يصب فيه ثانية في جنوب بغداد في منطقة القادسية قرب معبد الصابئة المندائية حيث يوفر واجهة مائية للمناطق التي يمر بها والتي ابتعدت كثيرا عن نهر دجلة بعد التوسع الحاصل في المدينة ولكن في سنة 2002م تم اتخاذ قرار من قبل الحكومة آنذاك بطمر النهر والإستعاضة عنه بانبوب ماء خام لتزويد المناطق المزروعة بالمياه والتي كانت تأخذ حاجتها منه مباشرة ، إن مثل هذا القرار لاينبغي أن يتخذ إعتباطا ولكن يجب ان يستوفي الموضوع حقه من الدراسة لأن نهر الخر الذي وفر المياه للسكان والأراضي المحيطة به لما يزيد عن 1200 سنة لايجب أن ينتهي بهذه السهولة وهذا ما دفع الباحث الى دراسة احد الاسباب المؤدية لذلك وهي الإمتداد السكاني الواسع حيث تضاعفت مساحة مدينة بغداد وخلال سنوات قليلة الى ثمانية اضعاف مساحتها في بدايات القرن العشرين . إن مثل هذا الإمتداد الشاسع وتحول الكثير من الأراضي الزراعية الى مناطق سكنية والإبتعاد عن نهر دجلة يتطلب توفير واجهة مائية وكذلك

حزام أخضر للمدينة لإبعاد تأثير الجو الصحراوي عليها لا أن يطمر فهل يعد هذا الإمتداد أحد الأسباب التي أدت الى طمر النهر؟

إن هذا الإهتمام الزائد بالنهضة العمرانية والمتمثلة بإقامة أحياء سكنية واسعة دون الإهتمام بالنواحي الأخرى للنهضة حتى إن أغلب الأحياء اقيمت قبل إنجاز البنى التحتية لها أدى الى إختلال في التوازن مما ادى الى ظهور مشاكل جديدة وبالتالي قد تتخذ قرارات خاطئة لحل مثل هذه المشاكل مثل طمر نهر الخر وغيره من القنوات الأخرى .

لذا كان هدف الدراسة هو معرفة تأثير التوسع العمراني على هذه القنوات وقد اعتمدنا نهر الخر كحالة دراسية ، كما اعتمدنا تحليل التوسع الذي حصل في المدينة كمنهج للدراسة .

لقد قسمت الدراسة الى مبحثين الأول يتضمن الواقع العمراني في مدينة بغداد حيث قسم الى جزئين الأول يتضمن نشأة مدينة بغداد وتطورها اما الثاني فيتضمن مراحل التوسع العمراني للمدينة بعد نشأة الدولة العراقية الحديثة ولحين صدور قرار بطمر نهر الخر . ويتضمن المبحث الثاني تأثير التوسع العمراني لمدينة بغداد على نهر الخر وقد قسم الى قسمين الأول يتضمن نبذة تاريخية لنهر الخر ، أما القسم الثاني فيبين اثر توسع مدينة بغداد على نهر الخر.

المبحث الاول :

الواقع العمراني في مدينة بغداد

أولا: نشأة المدينة وتطورها

تقع مدينة بغداد ضمن السهل الطموي الذي يمتد من منطقة بلد شمالا وباتجاه الجنوب ، وعند إقتراب نهر دجلة من نهر الفرات حيث تصبح المسافة بينهما في حدودها الدنيا تمتد شبكة من قنوات الري المتفرعة عن نهري دجلة والفرات ولعلها كانت في أوج تنظيمها عندما اختار الخليفة العباسي ابو جعفر المنصور هذا الموضع لبناء مدينته سنة (145 هـ) ، ومن اهم قنوات الري في تلك الفترة نهر عيسى (الصقلاوية حاليا) الذي انشئ عليه سد من الحجر لرفع مستوى المياه وتحويلها الى جدولين رئيسيين هما نهر (الصراة العظمى) ويقع شمالا ونهر (الرفيل ويقع جنوبا) وهذا الأخير يتفرع منه (نهر كرخايا) ، وهذان التفرعان (الجدولان الصراة العظمى والرفيل) يتفرعان من الجانب الأيسر لنهر الفرات أمام السد ويجريان متوازيين نحو الشرق وينتهيان الى دجلة فيصبان في وسط بغداد الحالية . أما الجزء الشمالي من الجانب الغربي ، فكان يروى من جدول قديم يتفرع من الضفة اليمنى لنهر دجلة في جوار مدينة بلد الحالية ، وقد اطلق عليه بعد الاسلام اسم نهر دجيل وكان يتفرع منه نهر بطاطيا[1] .

اما الجانب الشرقي فيعتمد في ريه على النهروان وهذا النهر يفوق في حجمه وطوله كل انهار الجانب الغربي وكان يتفرع من الجانب الأيسر لنهر دجلة جوار سامراء وبمحاذاته وكان فرعاه يسقيان منطقة بغداد الشرقية وكان الشمالي منهما يعرف باسم الخاص والجنوبي يعرف باسم نهرين ، ثم يمتد الى الجنوب حيث يصب في نهر دجلة ثانية في منطقة الكوت الحالية[2].

وقد اتخذت المدينة عند تأسيسها في سنة 145هـ شكلا دائريا وقد احيطت بسورين عظيمين، سور خارجي وآخر داخلي يحيط بهما خندق عميق عرضه زهاء عشرين مترا وكانت مركزا للحكم إضافة الى كونها مركزا تجاريا حيث ضمت الأسواق المختلفة وكانت شوارعها واسعة وسرعان ما اتسعت المدينة وزاد عدد سكانها ، لذا نقلت اسواقها خارج السور بين نهري الصراة وعسى[3] .

اما مصادر المياه للمدينة فإن المدينة بالرغم من وقوعها الى جوار النهر كانت تعاني من مشكلة عدم توفر المياه. مما دفع المنصور الى شق انهارا جديدة رغم إن نهر عيسى كان يمر بالقرب منها ويصب في دجلة . وقد اجرى من نهر دجيل المتفرع من دجلة قناة ثم اجرى من نهر

كرخايا المتفرع من نهر الفرات قناة اخرى اجراها الى المدينة المدورة في مجار وثيقة محكمة بالصاروج (النورة) والآجر . فكانت هاتان القناتين تدخلان المدينة وتنفذان في شوارعها ودروبها لتزويد المدينة بالماء صيفا وشتاءً . كما إنه امر بفتح شبكة من القنوات في جانب الكرخ الذي جذب اعداد كبيرة من السكان كما سهلت هذه الانهار والقنوات وصول التجارة والبضائع واصبحت اماكن تجمع الأسواق ، إضافة الى تزويد هذه المناطق بالمياه لاستهلاك الناس والزراعة لأنها كانت تمثل شبكة مواصلات واسعة في بغداد[4] .

شهدت المدينة نموا عمرانيا متباينا بين الإزدهار والتدهور بناء على المراحل التاريخية التي مرت عليها ، فقد احتلت مكانة مهمة عندما كانت عاصمة للدولة العباسية وحتى عهد المعتصم بالله حيث بنيت سامراء واصبحت عاصمة للخلافة العباسية بدلا منها فهجرها الناس بعد ان كانوا يهاجرون اليها . ولم تمض إلا ثمانون سنة حتى استعادت مكانتها كعاصمة وفي هذه الفترة انتقلت العمارة والتوسع الى الجانب الشرقي (الرصافة) في احياء جديدة واصبحت المدينة المدورة مهجورة ، واستمرت الكرخ بالتوسع فضمت اراضي ريفية وتزايد عدد سكانها حيث قدر عددهم بحوالي ثلاثة ارباع المليون[5].

وبعد ان وصلت الى اوج توسعها بدأت تنهار تدريجيا بسبب ضعف الحكومة المركزية وتزايد حركات التمرد وتهديدات القبائل والدول المجاورة مما دفع السكان الى الهجرة من الجهة الغربية الى الشرقية لخوفهم من خطر استيلاء القرامطة الذين استولوا على مكة والبصرة والكوفة . واستمر التدهور حتى سقوط بغداد على يد (المغول) عام 656 هـ [6].

توالت الفيضانات والحصارات على بغداد بسبب التبدلات السياسية وصراع الحكام فيما بينهم حتى خضعت للحكم العثماني ودخلوا في صراع مستمر مع دولة الفرس الصفويين وكان نتيجتها ان اصبحت بغداد مدينة خربة منزوية[7].

وتوالت النكبات على المدينة حتى حكم الوالي العثماني داود باشا حيث إزداد عدد السكان وتدهورت ثانية بما اصابها من فيضان وامراض[8]. ثم اخذت المدينة تنمو من جديد ، بعد ان كانت مساحتها قد تقلصت وقل عدد سكانها ، إذ بدأت تتسع ويزيد عدد سكانها وعندما تولى مدحت باشا ولاية بغداد سنة 1869م حصلت فيها تطورات حيث صدر قانون تسجيل الاراضي وتم إحصاء عدد الذكور فيها عام 1870م بما فيهم سكان الأعظمية فكان عددهم (65683) نسمة. كما وصل عدد الوحدات السكنية الى حوالي (18407) وحدة سكنية[9]. في هذه الفترة بدأ التأثير الغربي يظهر في حياة المدينة ومخططاتها وذلك من خلال الممثليات التجارية والدبلوماسية

ورجال الأعمال . وتم في ذلك الوقت إنشاء خمسة ابنية على الطراز الغربي للسفارات الروسية والأمريكية والألمانية والإنكليزية والفرنسية متركزة في القسم الجنوبي من جانب الرصافة على نهر دجلة وكذلك تم إنشاء سكة حديد بغداد إضافة الى إنشاء مشاريع ري حديثة . كما تم إنشاء اول مطبعة في بغداد ، كما تم إنشاء المجلس البلدي وبناء السراي ودائرة البريد ودار البلدية ، وهذا زاد في اهمية المنطقة المركزية للمدينة ، إضافة الى ذلك فقد تم إقامة بعض الأبنية العسكرية والصحية والصناعية في نطاق حافة المدينة على الرغم من وجود مساحات غير مبنية داخل سور المدينة ولكن مثل هذه الوظائف تبحث دوما عن مواقع هامشية لتوفير الكفاية من الأرض وبسعر مناسب[10].

عند الاحتلال الإنكليزي للعراق خلال الحرب العالمية الاولى حدث بعض الخراب في بغداد اثناء تراجع الجيش العثماني أمام تقدم الجيش الإنكليزي إذ تهدم باب الطلسم وكذلك هدمت اجزاء من سور بغداد واستعملت مواد بنائه (الطابوق) في بناء بعض المنشآت الحديثة[11].

بدأت معالم التغيير في مدينة بغداد بعد الإحتلال البريطاني للعراق وبما يلبي احتياجات الجيش المحتل ، فقد تم إنشاء سكة الحديد خلال هذه الفترة ، وتم إنشاء ثلاث محطات لها ، كما تم شق بعض الشوارع الجديدة والتي تخدم وسائل النقل الحديثة (السيارات) ، حيث تم شق الشارع الموصل بين جسر الشهداء والكاظمية في منطقة الكرخ والذي استخدم من قبل الترام واي الذي ادخل آن ذاك لنقل الزوار الى مدينة الكاظمية التي كانت خارج المدينة مما احدث تطورا وظيفيا وعمرانيا على جانبيه ، اما في جانب الرصافة فقد شق شارع الرشيد ليربط بين باب المعظم (الباب الشمالي) والباب الشرقي (الباب الجنوبي) ، ولازال هذا الشارع منذ إنشائه ولحد الآن يؤدي دور الشارع الرئيسي المركزي وظيفيا ، إذ يتمثل التطور المعماري على جانبيه مقارنة مع باقي انحاء المدينة قمة في التطور لأن اي تطور كان يجري اما من خلال تهديم الأبنية القديمة وإنشاء اخرى جديدة او من خلال تحوير الأبنية القديمة لتتم تأدية الوظائف الجديدة[12].

اما وضع المدينة فكان على حاله من ناحية استعمال الأرض ، وكان أهم استعمال للأرض هو الاستعمال السكني حيث تباينت الأرقام في تقدير عدد الدور السكنية حيث تراوحت ما بين (16000) واكثر من (18000) وحدة سكنية وقدر عدد سكانها ما بين (100000) و(180000) نسمة ، في حين قدرت مساحة مدينة بغداد بـ 4 كم^2 . كانت صفة البيت البغدادي آن ذاك هي صفة البيت العربي التقليدي . وكان توزيع الحارات السكنية يعتمد على التركيب القبلي

لسكان المدينة وكان السكان غير المسلمين يفضلون السكن مجتمعين في محلات معينة وهذا ما اعطى المدينة طابعها الخاص[13].

ومع نهاية الحرب العالمية الاولى وبعد سنة 1920م حيث تشكلت الحكومة العراقية بدأت مدينة بغداد كعاصمة تجذب السكان من داخل وخارج القطر فقد زاد عدد الممثليات الاجنبية في العاصمة في هذه الفترة الى (14) ممثلية . وحدث تطور عمراني سريع من اقامة شوارع وتهديم ابنية وإقامة ابنية جديدة تتلائم مع ما آستجد من مفرزات التطور التكنولوجي (السيارة)، مما استدعى فرض شوارع جديدة وانماط عمارية جديدة بما فيها الوحدات السكنية لكي تفي وظيفيا بمتطلبات الحياة الجديدة . وبدأ الإمتداد الطولي شمالا وجنوبا وعلى امتداد شوارع جديدة نامية مثل شارعي السعدون والإمام الأعظم على امتداد نهر دجلة ، إضافة الى النمو حول مراكز المدينة الاربعة وهي الرصافة والكرخ والاعظمية والكاظمية ، وبذلك ولاول مرة تتحول بغداد من النمو بشكل دائري او شبه دائري الى النمو الطولي وحول محور نهر دجلة ، ولكن هذا الامتداد تحدد بالسدود المبنية حول الرقع المطورة بسبب اخطار فيضان نهر دجلة[14].

ثانيا : مراحل التوسع العمراني لمدينة بغداد

إن التغييرات والتطورات التي حدثت في مدينة بغداد كان عشوائيا وحسب مقتضيات الحاجة الآنية وبدون اية خطة توجهه إلا محاولة قام بها احد المخططين الألمان في سنة 1936م لمعالجة مشكلة مجاري المدينة . ويمكن تحديد خمسة مراحل مرت بها المدينة منذ تأسيس الدولة العراقية سنة 1920 ولغاية اواخر القرن العشرين وهي:

- المرحلة الأولى منذ تأسيس الدولة العراقية ولغاية سنة 1950

إن اهم مظاهر هذه المرحلة مايلي[15] :

1- اصبحت الشوارع مستقيمة والبيوت التي تقع عليها يمكن اعتبارها بيوت تقليدية عربية محورة ولها صفات خاصة في المظهر والبناء .

2- إن النمو السكاني للمدينة ومجئ حوالي (40000) جندي بريطاني محتل زاد من تطور البناء حيث تم إنشاء بعض الاحياء الحديثة مثل البتاوين والعلوية والوزيرية والصالحية وبمظاهر غربية ، حيث قدر عدد البيوت المبنية بأكثر من (5000) بيت . إن هذا النمو والتوسع في البناء كان على حساب البساتين المحيطة بالمدينة والتضحية بالرقع الخضراء والذي مازال جاريا .

3- إن تطور وسائل النقل والمواصلات البري والجوي زاد من اهمية بغداد إذ ارتبطت بغداد بواسطة سكة الحديد بكل من البصرة وكركوك وبعقوبة . كما ارتبطت بالمدن الاخرى والاقطار الخارجية بطرق للسيارات وكذلك ارتبطت جويا .

4- تم إدخال اول نظام للهاتف الى بغداد سنة 1922م حيث تم إنشاؤه في السراي(القشلة).

5- تم إصدار قانون الابنية والطرق (الذي قام بوضعه مهندسون بريطانيين) سنة 1934م وهذا اثر على نوع تطور البناء وانظمة الشوارع وهذا ما ساعد على تنشيط تجارة المضاربة بالارض والعقار (وهي المشكلة التي لازالت تعاني منها مدينة بغداد) .

6- إزداد عدد السكان الى اكثر من (350000) نسمة بسبب النشاط الاقتصادي للمدينة وكذلك النمو الطبيعي للسكان .

7- بدأت معالم هجرة سكنية للاغنياء من المركز نحو الاحياء الحديثة .

8- إستمرار شق المزيد من الطرق وتحسين عدد من الطرق القائمة . وكان ينظم المرور في المدينة جسران (مقامان على زوارق) .

9- حدث تطور في خدمات التعليم والصحة مما استهلك مساحات كبيرة من الاراضي . وقد اقيم المزيد من المدارس ، حيث بلغت نسبة زيادة عدد المدارس ، في السنة الدراسية 1931-1932 عما كانت عليه في سنة 1920-1921 ، (371.6%) .

10- بدأت بعض الانشطة التي تحتاج الى اماكن لاتتوفر داخل المدينة باللجوء الى نطاق حافة المدينة مثل دكاكين بعض الحرفيين وبعض الصناعات والمخازن والمعسكرات والمقابر كما إن بعض المهاجرين بدأوا يبنون اكواخهم (الصرائف) في هذه المناطق .

11- تم تأسيس محطة كهرباء في (العباخانة) وكذلك بدئ بانشاء مشروع اسالة ماء جديد ، كما اقيم فيها جسران أولهما جنوب الجسر القديم والآخر في الكرادة إضافة الى الجسر الذي بناه ناظم باشا كما استبدل الجسر الاول بعد الحرب بجسر قوارب عصري سمي باسم الجنرال مود[16] .

في عام 1936م تم استدعاء د. ج بريكس لكي يعد مشروعا لتخطيط بغداد وقدم في نهاية السنة تقريرا هو ومساعده برنو وينر . وكان حينها قد بدء بفتح شارع غازي وقد اثنى على هذه الخطوة واشار الى ان بغداد قد تحتاج الى شارع آخر موازي لشارعي الرشيد وغازي لتخفيف الضغط والازدحام في شارع الرشيد ، كما ذكر ان مدينة بغداد بحدودها لاتستطيع استيعاب اكثر

من نصف مليون نسمة ، كما انه رأى إن اقصى استيعاب لها دون توسع هو 1.2 مليون نسمة[17].

كان توسع بغداد بطيئا في الفترة مابين عامي 1933م- 1950م ، بسبب عدم الاستقرار السياسي ، فقد تبادلت الحكم خلال هذه الفترة 32 وزارة . كما نكب العراق خلالها بعدة فيضانات في السنوات 1937م و1940م و 1941م و 1942م و 1946م ، إضافة الى ظروف الحرب العالمية الثانية والحرب ضد اسرائيل عام 1948م[18].

بالرغم من التوسع الطولي الذي حدث للمدينة لكنها بقيت اسيرة السداد التي تحميها من اخطار الفيضان ، وقد حدث في سنة 1950م فيضان لنهر دجلة وارتفع مستوى مياهه عن المناسيب الاعتيادية واحدث كسرات في سدة الكرادة الشرقية واحاطت المياه الجانب الشرقي من بغداد مما سبب اضرار كبيرة في المزارع والأبنية متعددة الطوابق وجميع المرافق[19]. اما في الجانب الغربي من بغداد فقد اقيمت سدة كبيرة في شمال بغداد عند مأخذ نهر الخر لحماية هذا الجانب من اخطار الفيضان ادى الى منع انسياب الماء الى نهر الخر (الذي يروي الاراضي الزراعية في الجانب الغربي من بغداد والممتدة من الكاظمية شمالا وحتى منطقة القادسية) حاليا (جنوبا) كما كان عليه سابقا مما ادى الى إقامة محطة ضخ لنقل الماء من نهر دجلة الى نهر الخر[20].

استمر البناء بعد الحرب العالمية الثانية ولغاية سنة 1952م داخل المناطق الممتدة شمالا وجنوبا ضمن نطاقها والمحدد بجهاتها الاربعة وقد تأسست في عام 1945م شركتان لبناء البيوت المنفردة التي تحط بها الحدائق . هما شركة بغداد وشركة المنصور وكلتاهما انشأت ميدانا لسباق الخيل إلا ان شركة بغداد حد الفيضان من نشاطها لان نشاطها كان في الجانب الشرقي .

ويظهر لنا من تعداد النفوس لعام 1947م إن عدد الوحدات السكنية في بغداد بلغ (46735) دارا من الطابوق و (12594) دارا من الصرائف و (38) دارا من اللبن وبمقارنة بسيطة نجد ان الاكواخ (الصرائف) تمثل (26.9%) من عدد الوحدات السكنية اي ما يزيد عن ربع عدد الوحدات السكنية التي يقطنها المهاجرون من الريف الى المدينة طلبا لفرص العمل ولسهولة الحياة في العاصمة .

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ نوع من الاستقرار السياسي مما ساعد على حصول تطورات اقتصادية واجتماعية منها[21] :

1- تأسيس المصرفين الصناعي سنة 1946م والعقاري سنة 1948م .

2- إصدار عملة وطنية عن طريق المصرف الوطني سنة 1949م .

3- **تأسيس مجلس الإعمار سنة 1950م وكان اعضاؤه مهندسون وخبراء بريطانيون ، (كما كانت دائرة الري تتكون من مهندسين بريطانيين) الذي وضع خططا لتوسيع مدينة بغداد، حيث توضع الخطط والحلول كما يرتأوها ومع ما يتماشى ومصلحة المحتل لامع ما يتماشى ومصلحة البلاد والذي تحول فيما بعد الى وزارة الإعمار وتحولت خططه واعماله اليها ثم تغيير اسمها الى وزارة التخطيط واستمرت نفس الخطط حتى ظهر قسم منها في التصميم الأساسي لمدينة بغداد الذي وضعته شركة بول سرفس البولونية ونفذ في الثمانينات من القرن الماضي .**

4- **تأسيس الجمعيات التعاونية سنة 1945م .**

5- **تم إنشاء معمل السمنت الذي بدأ إنتاجه سنة 1946م وبمعدل (80000) طنا في السنة .**

- المرحلة الثانية 1950- 1960

تميزت هذه المرحلة باقامة مشاريع سكنية واسعة حيث قامت بعض الدوائر بتنفيذ مشاريع إسكان وتمليك دور لذوي الدخول المحدودة مثل وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومديرية السكك الحديدية والمصرف العقاري وكذلك ظهرت جمعيات بناء المساكن مثل جمعية بناء المساكن للمعلمين وأخرى للضباط وبالتالي ظهرت احياء جديدة في منطقة بغداد الجديدة وتل محمد والزعفرانية والشيخ عمر والتويثة . كما سمح ببناء الاملاك الخالية على طريقة العرصات وكانت هذه المشاريع تمثل بداية التوسع لمواجهة الهجرة المتزايدة الى مدينة بغداد سواء أكانت من الريف او من باقي مدن العراق كموظفين او غير موظفين والتي حد منها خطر الفيضان كما في الجدول التالي:

جدول يبين اعداد الدور السكنية التي تم تشييدها في مدينة بغداد للفترة من سنة 1947 ولغاية سنة 1955 والمناطق التي شيدت فيها وكذلك الجهة المشيدة

السنة	الجهة المشيدة	المناطق التي شيدت فيها الدور	عدد الدور

1947–1952	قروض المصرف العقاري	مناطق مختلفة منها الكرادة الشرقية والمسبح	180
1952	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	تل محمد	1879
1953*	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	حي السلام	1437
	المصرف العقاري	الشيخ عمر السعدون المأمون	258 39 502
	المصرف العقاري وجمعية بناء االمساكن للمعلمين	كرادة مريم العطيفية	28 50
1955**	وزارة العمل والشؤون الإجتماعية	الحرية قرب المطار المدني (مطار المثنى)	1000 93

المصدر : تقرير إحصائي عن اعمال المصرف العقاري منذ تأسيسه حتى 3-3-1960 ، مطبعة الإدارة المحلية ، بغداد 1962 ، ص23 .

* سلم آخر هذه الدور في سنة 1957 .

** سلم آخر هذه الدور في سنة 1959 .

وفي سنة 1955م ظهر إضافة الى ذلك نطاق صرائف يحيط ببغداد ويلاصق حدودها البلدية من الخارج وكذلك ظهرت مستوطنات خارج حدود بغداد في الأطراف الشمالية والجنوبية من الجانب الشرقي على شكل دور متصلة ضيقة المساحة أغلبها شيد من قبل وزارة الشؤون الإجتماعية لإسكان صغار الموظفين والمستخدمين في مناطق تل محمد وبغداد الجديدة في الطرف الجنوبي والصليخ الجديدة في الطرف الشمالي وحي السلام والحرية والوشاش في الجانب الشمالي الغربي ، إضافة الى تزايد بناء الدور المنفصلة في مناطق الكرادة الشرقية والأعظمية وراغبة خاتون والصليخ في الجانب الشرقي . كما تم إنشاء الجسر الحديدي المزدوج للسيارات والقطار (الصرافية) سنة 1950 ، وتم كذلك تسيير باصات نقل الركاب عبر شوارع بغداد .

هذا التطور ادى الى ان تصبح بغداد مصدر جذب للسكان حتى وصل معدل المهاجرين اليها (33000) نسمة سنويا خلال الفترة مابين سنتي 1947م – 1957م إضافة الى النمو الطبيعي للسكان . وكان اغلب المهاجرين من الريف وخاصة المنطقة الجنوبية مثل محافظتي ميسان وواسط فزاد بذلك نطاق الصرائف . و وصل عددها الى(44000) صريفة ، وكانت ضمن حدود البلدية التي لاتزيد عن (101) كم^2 [22].

وبدأ التوسع في المدينة من داخلها حيث شقت الشوارع في المدينة القديمة وادت الى ايجاد وظائف جديدة عبر المناطق السكنية والحارات القديمة ، كما ان نمو المدينة كان ضمن اطار سدادها وبذا بدأت تظهر بدايات التخصص الوظيفي . حيث تجمعت الابنية الإدارية في منطقتي باب المعظم والوزيرية . واصبح المركز التجاري في قلب المدينة ، اما في جنوبها فقد ظهر نطاق التسلية واصبحت الشالجية في جانب الكرخ مركزا للنقل والتحميل . كما بدأت تظهر وعلى طرفي نهر دجلة في كل من الدورة ومعسكر الرشيد منطقة صناعية متخصصة[23].

ويعد عام 1956 بداية لدخول مدينة بغداد مرحلة جديدة من التوسع حيث اكتمل في تلك السنة بناء مشروع سد الثرثار وبدء الإستفادة منه في درء أخطار الفيضان وكذلك ارتفاع الإيجارات واتساع نطاق الصرائف المحيطة بمدينة بغداد وشدة الإزدحام في المناطق السكنية القديمة ادى الى اتخاذ إجراءات في توسيع نطاق المدينة (خريطة رقم 1) منها :

1- توسيع الحدود البلدية لمدينة بغداد وخروجها من حلقة السداد المحيطة بها بحيث تضاعفت مساحتها ثمان مرات عما كانت عليه حيث قرر مجلس امانة العاصمة (امانة بغداد حاليا) زيادة حدودها البلدية من (101) كم^2 الى (850) كم^2[24] .

2- بدأ أول مشاريع الإسكان التجريبية في منطقة غربي بغداد والذي يضم (1154) دارا مع مدرسة ابتدائية في قطاع رقم (10) (حي الإسكان حاليا) ، اضافة الى ذلك شرع ببناء (120) دارا اخرى معها[25].

3- ان توسيع حدود بلدية بغداد شجع البعض من ملاك الأراضي على فرز اراضيهم الى قطع سكنية وبيعها ومنهم عبد الهادي الجلبي في مدينة الهادي (الحرية حاليا) وعلي البياع في مدينة البياع (حي البياع حالياً) وعبد الجبار محمود في المأمون والحارثية وطعمة الجبوري في الدورة وجاسم السامرائي في بغداد الجديدة والمشتل[26].

4- في هذه السنة تم البدء بتنفيذ التصميم الأساسي لمدينة بغداد الذي اعدته شركة مونوبريو الإنكليزية ولكن صرف النظر عنه لان نمو مدينة بغداد قد فاق كل توقعات هذا التصميم إلا أن

ما شرع بتنفيذه هو فتح شارع الجمهورية (الخلفاء حاليا) ما بين شارعي الرشيد وغازي لتخفيف الإزدحام والضغط عليهما وهذا ما ادى الى هدم الكثير من البيوت في المنطقة القديمة[27].

5- إن الأسباب أعلاه إضافة الى نشاط الحركة التعاونية (جمعيات بناء المساكن التعاونية) مع زيادة الهجرة الى مدينة بغداد بتشجيع من السلطات ، وكذلك قروض المصرف العقاري أدت الى التوسع في بناء الدور من قبل القطاع الاهلي[28].

وبعد قيام ثورة 1958م والغاء قانون العشائر وانهاء الإقطاع ازدادت الهجرة من الريف الى بغداد بمعدل كبير مما ساعد على توسيع نطاق الصرائف بحيث غدت الهجرة مشكلة ملحة تستوجب الحل السريع . ومما زاد في تفاقم المشكلة وجود النقص المتراكم في عدد المساكن قياسا بالأعداد المتزايدة من السكان وشدة الزحام في المناطق السكنية القديمة وارتفاع الإيجارات المستمر . وقد واجهت الدولة آنذاك هذه المشاكل وآتخذت لحلها مجموعة من آلإجراءات كان لها أكبر الأثر في توسيع بغداد افقياً وفي مختلف الإتجاهات . ومن هذه الإجراءات :

1- في سنة 1959م تم سن قانون جديد برقم (73) لتشكيل الجمعيات التعاونية ، وكان متماشيا مع حاجة الجمعيات التعاونية وتنضيمها . لذا سجلت خلال هذه الفترة (25) جمعية تعاونية كان منها (11) جمعية لبناء المساكن التعاونية . واستمر تشكيل الجمعيات بعد ذلك حيث شمل قطاعات الموظفين والمستخدمين والعمال والأهلين ، حتى بلغ عددها في بغداد وحدها (182) جمعية وذلك عام 1970م[29].

2- تم تأسيس المصرف التعاوني لدعم الحركة التعاونية وكانت اكثر قروضه لمنتسبي جمعيات بناء المساكن التعاونية في بغداد[30].

3- تم الإستيلاء على الأراضي الأميرية والتي كانت من املاك العائلة المالكة وتم وضع اليد على حصة الحكومة من اراضي الملاك الآخرين وتغيير صنفها الى اراضي سكنية ومن ثم توزيعها على الجمعيات التي قامت بفرز هذه الأراضي وتوزيعها على شكل قطع سكنية[31].

4- استمرار مشاريع الإسكان التجريبية ، فقد بدأت الدولة بتنفيذ مشروع اسكان اصحاب الصرائف في شرقي بغداد بوضع الأسس لإنشاء (911) داراً في مدينة الثورة (الصدر حالياً) ، أملا في ترحيلهم من أماكن سكناهم في الشاكرية وتل محمد والعاصمة والأوقاف الى منطقتي الثورة (الصدر حالياً) والشعلة[32].

5- بدأ التعاون بين جمعية منتسبي الجيش ووزارة الإسكان لإنشاء دور للضباط في شرقي بغداد وفي اليرموك[33].

6- زيادة رأسمال المصرف العقاري وتخفيض سعر الفائدة على القروض التي يمنحها[34].

7- تعبيد الطرق الخارجية حيث بدأ عام 1958م تعبيد طريقي بغداد – الكوت وبغداد – سامراء مما ساعد على نمو مستوطنات جديدة على جوانبها[35].

8- أقر في عام 1959م التصميم الأساسي لمدينة بغداد ومقترحات تطوير مدينة بغداد والمقدم من قبل مؤسسة دوكسيادس اليونانية . ومن جملة الإقترحات التي تقدم بها هذا التصميم فتح قناة الجيش في الجانب الشرقي حيث تأخذ المياه من نهر دجلة في شمال غربي بغداد وتتجه نحو الجنوب الشرقي لتصب مياهها في نهر ديالى والتي تمت المصادقة على تنفيذ فتحها في سنة 1960م و كان عرضها (250) متراً بما فيها الحدائق الجانبية والطرق العامة ويبلغ طولها (23.700) كم وقد زحزحت الى الشرق والشمال الشرقي بنحو (92) متراً عما ثبتت عليه في التصميم الأساسي تفاديا لاستملاك اراضي واسعة عائدة للأهلين . كما اقترح مد قناة اخرى موازية لها ولكنها لم تنفذ . كذلك اقترح تطوير قناة الوشاش (نهر الخر) في الجانب الغربي من بغداد[36].

9- تم مد شارعان رئيسيان موازيان لقناة الجيش[37].

- المرحلة الثالثة 1960- 1970

لقد كان لفتح قناة الجيش ، والتي كان الغرض من إنشائها توفير واجهة مائية واراضي خضراء للسكان الذين ابتعدوا عن النهر بمسافة تبلغ (6) كيلومترات ، والشارعين الموازيين لها اثر كبير في قيام احياء سكنية على جانبيها حيث تم توزيع الأراضي الأميرية في تلك المنطقة على اعضاء الجمعيات التعاونية إضافة الى المناطق الأخرى حيث بلغ توزيع القطع السكنية أقصاه في عام 1960م ، فقد بلغ عدد القطع الموزعة في بغداد وحدها (11220) قطعة سكنية بلغت مساحتها (5606750) متراً مربعاً ، كما بلغ عدد جمعيات بناء المساكن (39) جمعيةً ، وبلغ ما وزع في بغداد في تلك السنة يزيد بأكثر من ضعفين عما وزع في جميع أنحاء العراق ، أما أهم المناطق التي وزعت فيها هذه القطع فهي الوزيرية وبزايز الصليخ والفضيلية والزعفرانية والنعيرية في شرق نهر دجلة وكذلك الخر والسلام وكرادة مريم في الجانب الغربي لنهر دجلة ، وفي سنة 1961م استمر التوزيع على اشده حيث وزعت في بغداد وحدها (19200) قطعة بلغت مساحتها (4594000) متراً مربعاً ، كما بلغ عدد الجمعيات المستفيدة (74) جمعية . وفي

سنة 1962م استمر توزيع قطع الأراضي في مقاطعات الطوبجي والداودي والخر والوزيرية والدورة والعطيفية . والملاحظ ان أغلب القطع الموزعة تتجه بعيداً عن المركز . واستمر العمل في مشاريع الإسكان حيث وجهت الى انشاء مدينة جديدة باسم مدينة الرشاد (المدينة الجامعية في ذلك الوقت) والى اتمام مدينتي الضباط في الجانب الشرقي واليرموك في الجانب الغربي حيث استمر التعاون بين وزارة الإسكان وجمعية منتسبي الجيش ، ولكن في سنة 1963م تخلت الدولة عن فكرة تحمل المسؤولية في إنشاء مشاريع الإسكان في بغداد وتركها للأهلين ، واستمر الحال حتى عام 1969م حيث اتخذت السلطات آن ذاك قرار بتوزيع القطع السكنية على الأفراد أو بيعها لهم من خلال الجمعيات التعاونية[38].

وعلى الرغم من توقف القطاع العام عن المساهمة في بناء دورالسكن إلا أن حركة العمران لم تتوقف ومما ساعد في تنشيطها واستمرارها في تلك الفترة إجراءات المصرف العقاري في زيادة رأسماله في عام 1963م إلى (20) مليون دينار ورفع الحد الأعلى للمبلغ المقترض من (1000) دينار الى (1200) دينار و(1500) دينار إضافة الى التسهلات الخاصة لجمعية منتسبي الجيش بعد أن تخلت وزارة الإسكان عن خطتها السابقة في بناء الدور . كما استمرت جمعيات بناء المساكن القديمة في توزيع الأراضي وكذلك سجلت جمعيات جديدة حيث سجل خلال عام 1964م في بغداد وحدها (13) جمعية وسجل في سنة 1965م ايضاً في بغداد (18) جمعية . إضافة الى إجازات بناء دور السكن الممنوحة في بغداد والتي بلغت (9153) إجازة وتمثل (56%) من مجموع الإجازات الممنوحة في العراق ، كما بلغت مساحة العرصات التي بنيت (3847364) متراً مربعاً وتمثل نسبة (66%) من مجموع العرصات في جميع أنحاء العراق . كما بلغ عدد الدور التي تم تشييدها خلال سنة 1965م في بغداد (8376) داراً ونسبتها من مجموع الدور المشيدة في العراق (56%)[39].

وتعد سنة 1966م قمة التوسع في مرحلة الستينات حيث بلغ عدد إجازات البناء الممنوحة في تلك السنة (9800) إجازة وبلغ عدد دور السكن حوالي (10522) داراً وسبب زيادة عدد دور السكن على عدد الإجازات الممنوحة يعود الى الأعداد الكبيرة من الدور التي بنيت في كل من قطاعي الثورة (الصدر حالياً) والشعلة دون إجازات بناء حيث وزعت عليهم قطع الأراضي مجاناً . كما شنت حملة لهدم الصرائف وانتقال ساكنوها الى تلك الدور في كلا المدينتين عند أطراف بغداد .

وهكذا فإن فترة الستينات تعد مرحلة التوسع الأفقي ضمن رقعة بغداد الكبرى بحدودها البلدية الجديدة التي تبلغ (850) كم^2 (خريطة رقم 2) ، حيث لم يقيد هذا التوسع بأية شروط . وإنما كانت السلطات ملزمة بإفراز أية قطعة تتقدم بها جمعية او مالك ارض بطلب إفراز الى أمانة العاصمة (أمانة بغداد حاليا) . كما إن السلطة تعهدت بتوصيل الخدمات الأخرى من ماء وكهرباء ومجاري وتعبيد طرق طالما إنها تقع ضمن حدودها إذ إن الكثير من الأحياء السكنية والدور شيدت قبل أن يتم انجاز البنى التحتية لتلك المناطق والكثير منهم اعتمد على حفر الآبار لغرض توفير ماء لبناء الدور .

وفي سنة 1967م إقر التصميم الأساسي لمدينة بغداد الذي أعدته شركة بول سرفس البولونية والتي تم استدعاؤها في سنة 1965م والتي بدأت عملها بالإستعانة بالخبرات العراقية وكان إعداد التصميم ، الذي إعتمد الشكل الدائري لمدينة بغداد بعد ان كانت بغداد متخذة الشكل الطولي حول ضفتي دجلة ومتجهة في التوسع شمالا وجنوبا ، على اساس مرن يمكن إعادة النظر فيه وتطبيقه على مراحل عشرية إنتهت الأولى منها عام 1977م . وفي سنة 1969م تم توزيع قطع سكنية جديدة ، كما إتخذت الحكومة في تلك السنة قرار بسحب ملكية القطع السكنية من أعضاء الجمعيات الذين بقيت بحوزتهم مدة تزيد عن الخمس سنوات دون أن يشيدوا الدور عليها ما لم يبدأوا مباشرة بأعمال الإنشاء[40]. وهكذا بدأ النشاط يدب في حركة العمران من جديد ، إلا أن إرتفاع أسعار مواد البناء وخاصة الحديد خفف من حدة التوسع[41].

- المرحلة الرابعة 1970- 1980

في بداية السبعينات شهدت بغداد نمطا جديدا من البناء حيث بدأ الإتجاه الى البناء العمودي (الشقق السكنية المتعددة الطوابق) ، وقد بدأت بشكل تجريبي في منطقة بزايز الفضيلية (حي البلديات حاليا) حيث بنيت ثلاثة عمارات خصصت لإسكان الفلسطينين وأخرى لإسكان الخبراء الأجانب في الكرادة الشرقية وعمارة الحياة في كرادة مريم ، كما اختيرت بعض المناطق لتنشأ عليها عمارات سكنية متعددة الطوابق تنفيذا لاقتراح شركة بول سرفس البولونية . كما بدأ التوسع في الجانب الغربي أكثر منه في الجانب الشرقي لأن وجود معسكر الرشيد ومعمل السمنت حد من التوسع في الجهة الجنوبية (منطقة الزعفرانية) . كما إن تعبيد طريق بغداد – فلوجة – رمادي من جهة الغرب ساعد على نشؤ أحياء جديدة حيث وزعت في نهاية الستينات قطع أراضي لأحياء الجامعة والشرطة والعدل والخضراء والتي ظهر قبلها أحياء المنصور والحارثية والمأمون والداودي والمحامين وكذلك ظهرت على الجانب الآخر من الطريق أحياء الزراعة والأطباء والقضاة والعامرية

وامتدت على جانبي الطريق لتصل الى منطقة ابي غريب . وفي منتصف السبعينات تم توزيع الأراضي في منطقة جنينة وغزالية والعامرية للكفاءات من حملة الشهادات العليا . وعلى الجهة الثانية من منطقة العامرية يمتد الشارع المؤدي الى المطار الحديث حيث اتبعت سياسة ملأ الفراغ بتوزيع قطع الأراضي على الكفاءات من حملة الشهادات العليا وعلى الجهة الثانية من الشارع ظهرت أحياء حي العامل والجهاد والفرات والتراث .

أما إذا اتجهنا نحو الجنوب حيث الطريق المؤدي الى كل من الحلة وكربلاء فقد قامت على جانبيه أحياء اليرموك والقادسية والبياع والدورة والسيدية والإقتصاديين .

أما إذا ألقينا نظرة على أعداد السكان في مدينة بغداد فقد قدر عدد السكان بـ (2.2) مليون نسمة في سنة 1972م كما إزداد العدد ليصل الى (3.2) مليون نسمة في سنة 1977م حسب التعداد الذي اجري في تلك السنة . وهذه الزيادة الهائلة في عدد السكان تفسر التوسع الهائل في الرقعة المبنية للمدينة . كما بدأت الدولة في تلك الفترة تدعو المهاجرين من القرى والمناطق الريفية الى العودة الى مناطقهم الأصلية وزراعة اراضيهم وترك المدينة[42].

– المرحلة الخامسة 1980 حتى اوائل القرن الحادي والعشرين

وهي الفترة التي تعرض خلالها العراق للعديد من المشاكل السياسية والأزمات الإقتصادية والحروب والتي اثرت على النمو العمراني في العاصمة كما ونوعا ففي الثمانينات وبعد قيام الحرب العراقية – ألإيرانية تم توزيع قطع الأراضي على العسكريين في أحياء جنينة وغزالية التي إمتدت لتلتقي من جهة بالشعلة ومن الجهة الأخرى بأحياء منطقة أبو غريب التي توسعت هي آلأخرى وآمتدت خلال فترة التسعينات لتصل الى منطقة عكركوف . أما بإتجاه الجنوب فقد توسعت الرقعة السكنية لتمتد حيث ظهرت أحياء الشرطة الثالثة والرابعة والخامسة وحي الشهداء وحي البدالة والملحانية ، أما على الجهة الثانية من الشارع فقد ظهرت في منطقة الدورة أحياء ألإسكان الشعبي والمعلمين والطعمة والميكانيك وشارع 60 وحي الزهور وحي الإعلام وآسيا ، ثم آمتدت بعدها ليظهر في التسعينات منطقة سكنية جديدة بعد الدورة وهي أبو دشير وآمتدت الى منطقة هور رجب الزراعية حيث ظهرت فيها مستوطنات جديدة[43].

ونتيجة للزيادة العالية والسريعة لاعداد السكان فقد اتخذت الدولة إجراءات للحد منها ، فقد أصدرت قرارا بعدم السماح للاشخاص الذين لم يكن ذويهم قاطنين في بغداد أثناء تعداد 1957م بإمتلاك الأراضي والعقارات في بغداد كما وضعت ضوابط للحد من الهجرة الى بغداد .

أما في التسعينات من القرن الماضي فقد تم اللجوء الى سياسة ملئ الفراغات في آلأحياء السكنية نتيجة للتوسع الكبير الذي حصل في مدينة بغداد بحدودها البلدية الحالية . وبهذا التوسع الكبير من كافة آلإتجاهات فقدت مدينة بغداد حزامها آلأخضر ، ولكن التصميم الأساسي ألذي وضعته شركة بول سرفس حدد حزاما أخضر لبغداد بعمق (8) كم ولكنه لم ينفذ ، كما حدد مساحة المنطقة المعمورة بأنها لاتقل عن (430) كم^2 والباقي للمناطق الخضراء والحزام الأخضر (خريطة رقم 3) . كما فقدت إحاطتها بنهر دجلة حيث إن هذا الإمتداد بجميع آلإتجاهات جعلها تبتعد عن النهر بعد أن كانت محيطة به وكذلك تبتعد عن المركز مما تسبب في نشؤ مراكز مختلفة وهذا ما أدى الى أن تكون بغداد مدينة ذات نوى متعددة .

المبحث الثاني :

تأثير التوسع العمراني لمدينة بغداد على نهر الخر

اولا: نهر الخر (نهر الخير) نبذة تاريخية

يعد نهر الخر احد الانهار التي امر المنصور بشقها ضمن شبكة القنوات التي شقت في جانب الكرخ ، ويبدأ مأخذه في شمال بغداد في منطقة الكاظمية (المحيط حاليا) ويصب في دجلة في جنوبها في منطقة القادسية (حاليا) قرب معبد الصابئة المندائية قرب جزيرة الاعراس السياحية ،

وبمرور الزمن اطلقت عليه عدة اسماء منها نهر الكرمة ، وكذلك اطلق عليه اسم نهر الخير لما يجلب من الخير الوفير بإروائه الاراضي الزراعية ، كما وسمي ايضا بنهر الخر وكلمة الخر مشتقة من (الخرير) وتعني صوت الماء وتعني الخر ايضا مصرف الماء ، وعند البحث في اصول نهر الخر ومجاري المياه المتصلة به حيث تتغير الاسماء على مرور الزمن نجد ان نهر عيسى والمعروف حديثا باسم نهر الكرمة او نهر الصقلاوية نسبة الى قرية الصقلاوية ، هو سلسلة من اربعة جداول رئيسية اشتهرت في العصر العباسي ، وكانت تأخذ المياه من نهر الفرات وتصب بإتجاه نهر دجلة فتروي اراضي الجزيرة مابين النهرين بإتجاه نهر دجلة ، وكان نهر عيسى ينتهي بنهر دجلة في جوار بغداد ، وقد اغلق صدر هذا المجرى بسد يعرف بإسم سد قبين ، إلا أنه كان سدا معرضا للإنبثاق بسبب ضغط الفيضان الجارف فتتدفق المياه في نهر عيسى بإتجاه محلات بغداد[45].

وقبل (150) سنة تقريبا قامت بعثة بريطانية بوصف نهر الصقلاوية ، حيث يذكر رئيس البعثة (مستر جيسن) إنه سلك مجرى الصقلاوية بين الفرات ودجلة في زورق تجاري (في شهر تموز من سنة 1838م) ، وكان في موسم صيهود (اي موسم شحة المياه) ، وقد افاد إن عمق المجرى كان يتراوح بين (6 – 8) قدما وإن المسافة التي قطعها في زورق بلغت (45) ميلا ، واشار الى ان نهر الصقلاوية يصب في دجلة في نقطة تقع خمسة اميال (حوالي 8 كم) جنوب بغداد عند مصب نهر الخر الحالي بعد ان كان يصب شمال بغداد ، إلا ان داود باشا في عام 1830 م حول المصب الى جنوب بغداد لدرء اخطار الفيضان ، وكان يتفرع من الجانب الايمن من مجرى الكرمة (الخر الحالي) فرع يعرف بنهر المسعودي، يأخذ مياهه من مجرى الخر في نقطة تقع على بعد مسافة قليلة من مقدم موقع جسر الخر الحالي ، تاركا مقبرة الشيخ جنيد وقبة الست زمرد خاتون الى يساره، ثم يصب في دجلة جنوب بغداد(خريطة رقم4)، وكان هذا النهر مصدر خطر على الجانب الغربي من بغداد إذ كان يهدد هذا الجانب كلما تسربت مياه فيضان الفرات الى منطقة عكركوف بطريق نهر الكرمة[46].

لقد ورد في تقرير مديرية الري العامة عام 1949م (تقرير السيطرة على انهر العراق وكيفية الاستفادة من مياهها) بأن المديرية قد اعدت مشروعا لبزل المنطقتين الواقعتين على جدولي الصقلاوية (الكرمة او الخر) وابي غريب ، وقوام المشروع مبزل رئيسي يتألف من مبزل يوصل بين الكرمة ومبزل الوشاش (الخر) بعد تطهيرهما لتصب في نهر دجلة عند موقع مصب نهر الخر الحالي ، وبعد ان تم تنفيذ شبكة مبازل مشروع الصقلاوية كان موقع تصريف مياه البزل

الرئيسي نهر دجلة شمال بغداد في منطقة التاجيات بواسطة محطة ضخ الشعلة ، ولغرض تصريف المياه المتجمعة في نهر الخر وتحسين ادائه من الناحية البيئية ، نصبت طواقم ضخ مجاورة لمصب مبازل الصقلاوية المشار اليها والملغاة ومد قناة لتغذية نهر الخر بالمياه (بعد ان كانت المياه تنساب من دجلة الى نهر الخر مباشرة وبدون اية واسطة ولكن بعد فيضانات نهر دجلة التي حصلت في البداية الخمسينات من القرن العشرين وبالتحديد سنة 1950م تم بناء سدة على نهر دجلة لدرء خطر الفيضان مما منع انسياب الماء من نهر دجلة الى نهر الخر بصورة مباشرة مما استدعى اقامة محطة لضخ المياه من نهر دجلة الى نهر الخر) وقد تولت امانة بغداد إدارة هذا المجرى و يتضح مما ورد :

1- إن مجرى نهر الخر هو الجزء الأ خيرمن نهر الكرمة (الصقلاوية) .
2- إن مجرى نهر الخر يصرف مياه مبزل الكرمة الذي سمي مؤخرا مبزل الصقلاوية الى نهر دجلة وذلك خلال موسم الفيضان[47].

ثانيا : أثر توسع مدينة بغداد على نهر الخر

بعد توسع مدينة بغداد الى حدودها البلدية الحالية نجد أن وضع نهر الخر قد تغير حيث أن مساره قد أصبح يمر عبر مناطق سكنية بعد أن كان يروي أراضي زراعية توفر لمدينة بغداد حزاماً اخضر يحيط بها من جهة الغرب من شمالها الى جنوبها يلطف جوها ويحميها من الأتربة والغبار وتأثيرات المناخ الصحراوي ، وبعد أن كان يأخذ مياهه من نهر دجلة بصورة مباشرة بدون اية واسطة أصبح يأخذ مياهه بواسطة خمسة مضخات كهربائية بعد إقامة السدة عليه عند حدوث فيضان سنة 1950م (خريطة رقم 5) .

وإذا ما آستكشفنا مساره الحالي نجده كالآتي[48] :

1- يبدأ مأخذ النهر في منطقة الكاظمية / المحيط ويتغذى بواسطة محطة ضخ مكونة من خمسة مضخات تصريف الواحدة منها (1.5) م^3/ثا[47] :
2- يتفرع من النهر في الكيلومتر (2.200) أيمن قناة النهر مشروع السلاميات المبطن بتصريف (2) م^3/ثا .
3- بعد الكيلو متر (2.200) يمر النهر ضمن المناطق التالية :
   أ- منطقة الجكوك وهي حي سكني لاتوجد فيه أراضي زراعية تستفيد من النهر.

ب- منطقة الدولعي وهو حي سكني (جزء من أحياء مدينة الحرية) أيضا لاتوجد فيه أراضي زراعية تستفيد من النهر .

ج – بعد منطقة الدولعي توجد أراضي شاغرة متروكة بمحاذاة ايسر النهر .

د- بعد المنطقة المتروكة توجد أراضي زراعية بمساحة (40) دونم مزروعة تجاوزاً بالخضراوات عن طريق منفذ غير مجاز أيسر النهر .

هـ- يوجد بعد الأراضي الزراعية المذكورة أعلاه معسكر أيسر النهر .

و- في منطقة حي العدل ومن خلال أنبوب مدفون تحت الأرض وعبر خط المرور السريع يتم تفريغ مياه بحيرات جامع أم القرى الى قناة النهر.

ز- في بداية حي العدل قرب نادي الأصيل ينحرف مسار القناة عموديا وعلى يمين النهر توجد مضخة كهربائية قوة (30) حصان لتغذية خمسة بحيرات اسماك مساحتها (23) دونم . ويتم إعادة المياه الى النهر بعد ذلك بواسطة (4 – 5) أنابيب تصريف كما يستفاد من مياه النهر لإرواء بعض الأراضي الزراعية التابعة لنادي الأصيل وبمساحة (13) دونم بالإضافة إلى مساحات من الأرض الزراعية المحصورة بين النادي والمعسكر .

ح- يمتد النهر بمساره حيث توجد على يساره أراضي زراعية ومشتل الحرية العائد الى أمانة بغداد وقد تم نصب عدد من المضخات عليه لإسقاء الأراضي المذكورة والبالغة مساحتها بحدود (300) دونم ، كما يتوفر لهذه الأراضي مصادر أخرى للأرواء (أنبوب ماء خام) .

ي- يمتد مسار النهر ليتقاطع مع شارع الربيع ومن ثم مع سكة قطار بغداد – البصرة ليخترق منطقة الإسكان التي لايوجد فيها أراضي زراعية ثم يتقاطع مع شارع 14 رمضان .

ح- في نهاية منطقة الوشاش وعلى جانبي النهر يوجد بستانين يقع الأول على يمين النهر ومساحته(100) دونم تقريباً ويقع الثاني على يسار النهر ومساحته (30) دونم هذين البستانين ملك خاص وطريقة ريهما بواسطة مضختان منصوبتان على النهر .

ك- في منطقة حي دراغ يوجد بستان مساحته (80) دونم تقريبا يقع أيسر النهر وهو ايضاً ملك خاص وكان يروى بمضخة منصوبة على أيسر النهر و بسبب شحة مياه النهر أصبح ريه عن طريق أنابيب الماء الخام إضافة الى بئر محفورة بداخله .

ل- بعد منطقة حي دراغ يمتد النهر بمساره ليخترق حي طرابلس (البيجية) في المنصور حيث كان من المقرر الإستفادة منه في تصريف مياه أحد الجوامع التي كانت تحت الإنشاء ثم يخترق النهر موقع جهاز المخابرات (سابقاً) باتجاه الحارثية ويخترق مشروع أحد القصور التي كانت تحت آلإنشاء (قصر السلام (قصر بغداد كما ورد في الخريطة)) بقناة صندوقية بطول (980) متراً تقريباً بعدها يخترق حي القادسية ثم الى مصبه في نهر دجلة قرب معبد الصابئة المندائية و المقابل لجزيرة الأعراس السياحية حيث لايوجد في هذا الجزء من مسار النهر أية أراضي زراعية .

على الرغم من كثرة الدراسات التي أجريت عن النهر من قبل دائرة التصاميم والدراسات في وزارة الثروة المائية (الري سابقاً) و أمانة بغداد ، والتي تصب جميعها تقريباً كما أخبرت عند مراجعتي لكلا الدائرتين بإتجاه تطوير النهر والإستفادة منه كواجه مائية في المناطق التي يمر بها ، غير اننا لم نتمكن من آلإطلاع إلا على دراستين فقط وذلك بسبب فقدانها نتيجة للحريق الذي أصاب الدائرة المذكورة والوزارة أيضاً بعد الإحتلال في سنة 2003م .

أما الدراسة الأولى فقد أعدت من قبل الشركة اللبنانية الفرنسية (دار الهندسة للتصميم والإستشارات الفنية (الشاعر ومشاركوه)) في تشرين الثاني 1983م وكانت بتكليف من أمانة بغداد (أمانة العاصمة آنذاك ومصلحة إسالة ماء بغداد) و كانت الدراسة تتضمن تطوير وتهذيب نهر الخر حيث تضمنت تبطين ضفتي النهر بالصخر وإقامة الحدائق والمتنزهات على جانبيه عند المناطق السكنية حيث يوفر لهذه المناطق واجهة مائية وأراضي خضراء على طول مساره . ولكن هذه الدراسة لم يكتب لها التنفيذ .

وأما الدراسة الثانية وكان إسمها (دراسة تحسين نهر الخير) والتي إعدت من قبل دائرة التصاميم والدراسات في وزارة الري (الثروة المائية حالياً) فقد كانت تنفيذاً لأمر القيادة العليا آنذاك تتضمن دراسة الموضوع بإتجاه ردم النهر كلياً أو ردم الجزء الذي يبدأ من جامع أم القرى وما بعده بإتجاه المصب والتعويض عنه (الجزء الذي ردم) بأنبوب ناقل للمياه لتغذية الجامع والبساتين التي تعتمد على النهر في الإرواء .

وتم ردم نهر الخر في سنة 2002م من قبل أمانة بغداد كما ردم قبله نهر المسعودي الذي هو جزء منه .

الإستنتاجات والتوصيات

من خلال دراسة وضع نهري دجلة والفرات في العراق نجد ان الإهمال الذي لحق بهما خلال حقبة طويلة من الزمن ادى الى الحاق الأذى بكثير من المواضع فيهما وخاصة في منطقة اقترابهما من بعضهما اي قرب مدينة بغداد حيث نجد الأنهار والجداول التي تربط بينهما والتي كانت عوامل مساعدة في درء أخطار فيضان كليهما قد طمر قسم منها والقسم الآخر أثر عليه الإهمال بحيث أصبحت الإستفادة منه قليلة جدا وأصبحت المشاكل المتولدة نتيجة لذلك اكثر من الفائدة المرجوة منها . وإذا ما نظرنا الى نهر الخر نجد مايلي :

1- عند حدوث فيضان سنة 1950م تم إقامة سدة عند مأخذ النهر لتتم حماية مدينة بغداد من الفيضان وعند انتهاء خطر الفيضان وبدل أن ترفع السدة ويرجع النهر كما كان تم جلب مضخات لرفع الماء اليه وإذا ماعدنا الى السبب في ذلك نجد أن خبراء الري في ذلك الوقت هم مهندسون بريطانيون .

2- بدلا من أن تتخذ إجراءات تحول دون إغراق المناطق المحيطة بنهر المسعودي المتفرع من نهر الخر تم طمره علما إنه قديم قدم نهر الخر.

3- إن الهجرة غير المبرمجة الكبيرة والسريعة التي حدثت بتشجيع من الدولة آنذاك ولدت مشاكل عديدة منها تهيئة أماكن لسكنى هؤلاء المهاجرين ، وهذا ما أدى الى وجوب اتخاذ حلول سريعة وبما أن السكن الأفقي هو ماكان سائدا في ذلك الوقت فإن الإمتداد خارج حدود المناطق السكنية بإتجاه المناطق المزروعة هو ما يوفر الأراضي المطلوبة .

4- بدلا من أن يحد من الهجرة ويتم تنظيمها اتخذت إجراءات غير عقلانية وهي تحويل الأراضي الزراعية الى مناطق سكنية وصدرت تعليمات بتحويل صنف الأرض من زراعية الى سكنية بمجرد تقديم طلب لذلك .

5- تم تحويل صنف كثير من الأراضي الزراعية الى سكنية وتم بناؤها قبل أن يتم تهيئة البنى التحتية لتلك المناطق .

6- إن إدخال نظام الهاتف الى مدينة بغداد وكذلك مد الطرق ادى الى سهولة الإتصال مما شجع السكان في الإبتعاد عن مركز المدينة واللجوء الى السكن في الضواحي .

7- بعد أن تحولت الأراضي المحيطة بالنهر من زراعية الى سكنية وبدل أن يهتم به كواجهة مائية لتلك المناطق وبالرغم من الدراسات المقدمة لذلك تم طمره لأنه اصبح مصدرا لتجمع الحشرات ومياه البزل لبعض المناطق .

8- لعدم وجود كادر تخطيطي عراقي متكامل اعتمدت الدولة في حينها على خبراء أجانب ، لذا فإن ما قدم من خطط وتوصيات لم تكن ملائمة لطبيعة الحياة في مدينة مثل مدينة بغداد وبالتالي فقدت المدينة الكثير من معالمها وخصوصيتها ومنها نهر الخر الذي كان يروي أجزاء كبيرة من حزامها الأخضر الذي تحول الى مناطق سكنية و الذي كان يلطف مناخها وبالرغم من توصية مؤسسة بول سرفس بإقامة حزام أخضر يحيط بالمدينة وبعمق ثمانية كيلومترات إلا أنه لم ينفذ لحد الآن وإنما استمر البناء في الإمتداد .

ولذا توصي الدراسة :

1- **للحد من الإمتداد الأفقي والتجاوز على مجاري الأنهار يجب الحد من تغيير صنف الأراضي الزراعية الى سكنية وذلك بوضع ضوابط مشددة لذلك وتهيئة حزام اخضر للمدينة . وإذا ما دعت الحاجة الى امتداد او توسع فيكون عن طريق إقامة مدن صغيرة محيطة بمدينة بغداد تتوفر فيها أراضي زراعية وبضمنها قطع سكنية محدودة .**
2- **إعادة حفر الأجزاء المطمورة من النهر وتبطين شواطئه بالصخر وإقامة أراضي خضراء وحدائق محيطة به كما يجب ان يعاد مأخذه الى ماكان عليه قبل فيضان سنة 1950م .**
3- **تهيئة فرص عمل للشباب خارج مدينة بغداد وكذلك تهيئة سكن لهم وهذا ما يقلل الطلب على قطع الأراضي وعلى السكن مما يحد من ظاهرة الإمتداد نحو الأراضي الزراعية .**
4- **للحد من الهجرة الى العاصمة يجب التشجيع على إقامة مشاريع اسكانية في باقي محافظات العراق وتوفير فرص عمل فيها تحقيقا لنشؤ هجرة معاكسة خارج العاصمة من خلال إعطاء إمتيازات مختلفة ورفع قيمة قروض المصرف العقاري بشروط تسديد سهلة في مدن وقرى العراق الأخرى مما يساهم في تطوير عمراني في تلك المدن والحد من النمو المتسارع والضاغط على قطاع الخدمات في العاصمة .**

خريطة رقم (1)

مراحل نمو مدينة بغداد من سنة 1920م ولغاية السبعينات من القرن العشرين

عن : د. خالص الأشعب 1982م

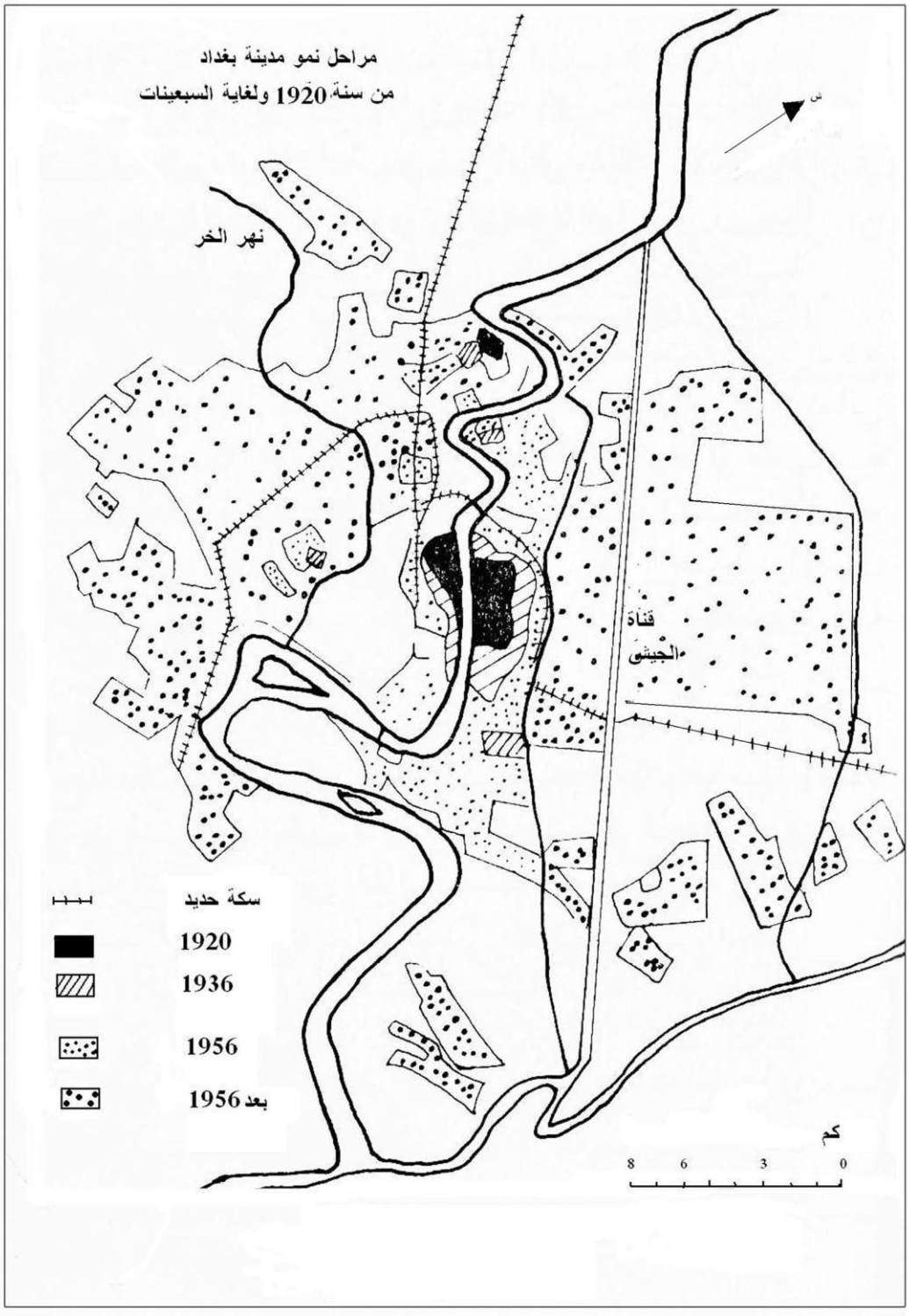

خريطة رقم (2)

التصميم الأساسي لمدينة بغداد حتى سنة 2000م الذي اعدته شركة بول سرفس

عن : د. خالص الأشعب 1982م

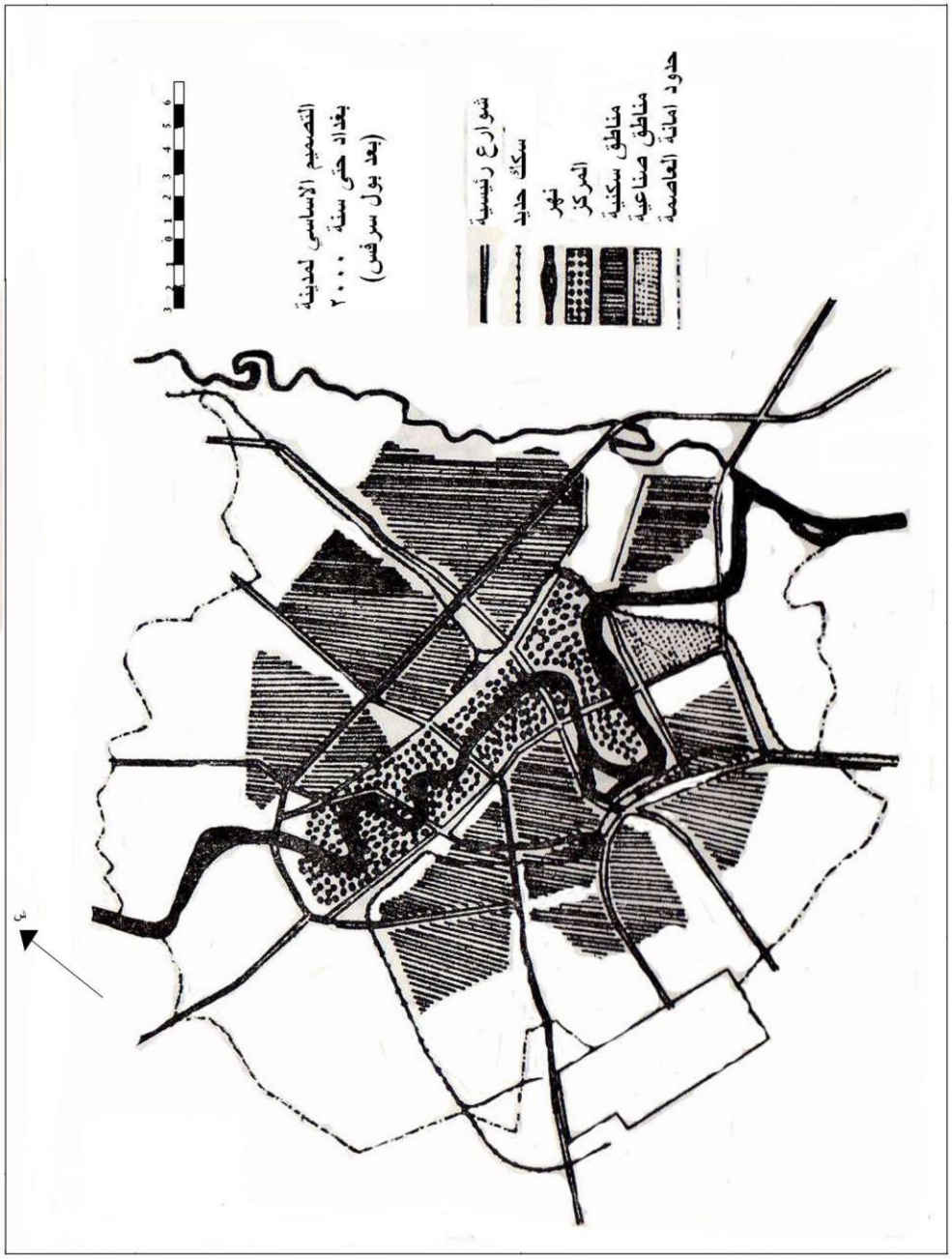

خريطة رقم (3)

الحزام الأخضر المحيط بمدينة بغداد المقترح من قبل مؤسسة بول سرفس

عن : د. صبري فارس الهيتي و د. صالح فليح حسن الهيتي 2000م

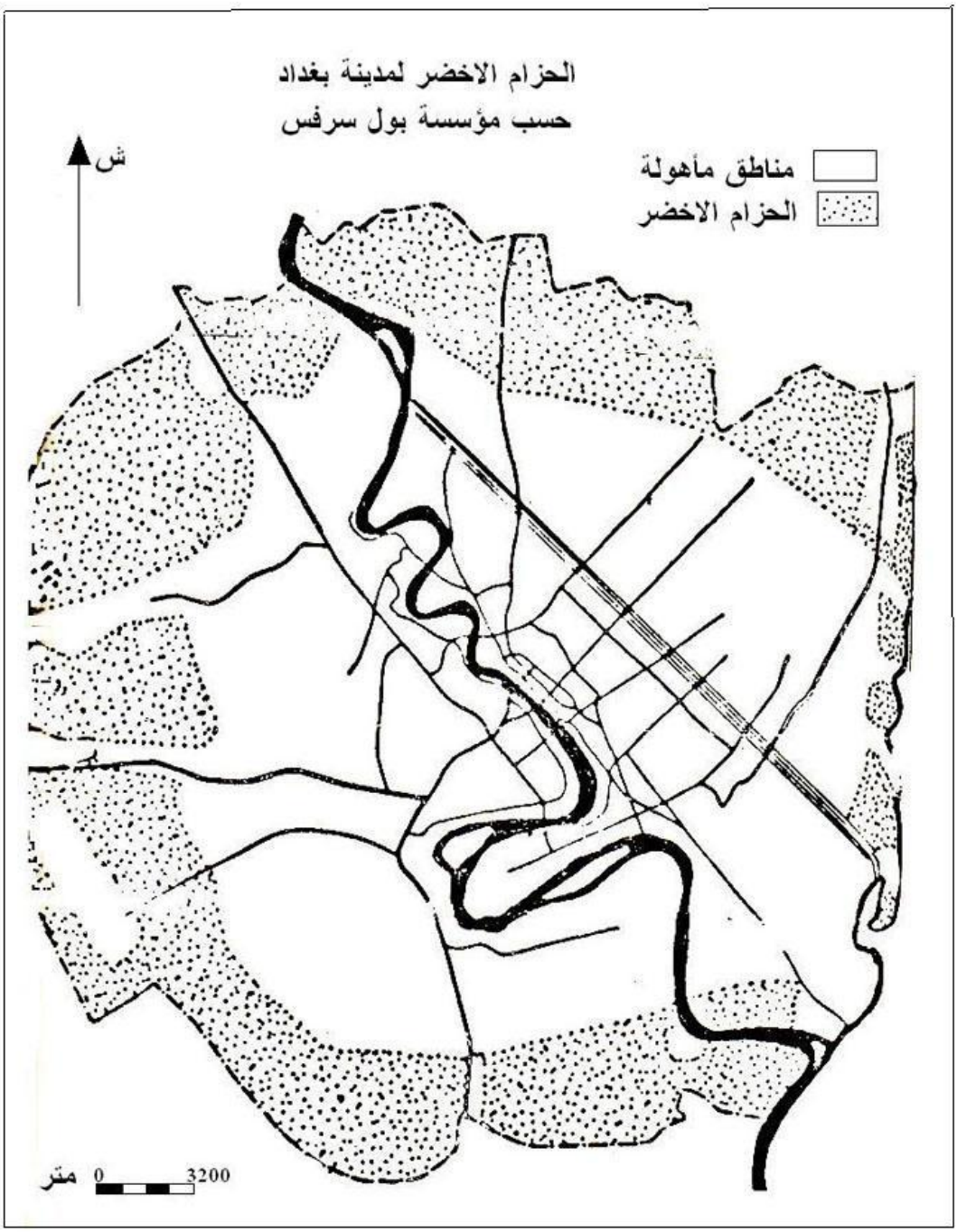

خريطة رقم (4)

مسار نهر المسعودي المطمور من مأخذه من نهر الخر في منطقة الكاظمية الى مصبه في جنوب بغداد كما ورد وصفه

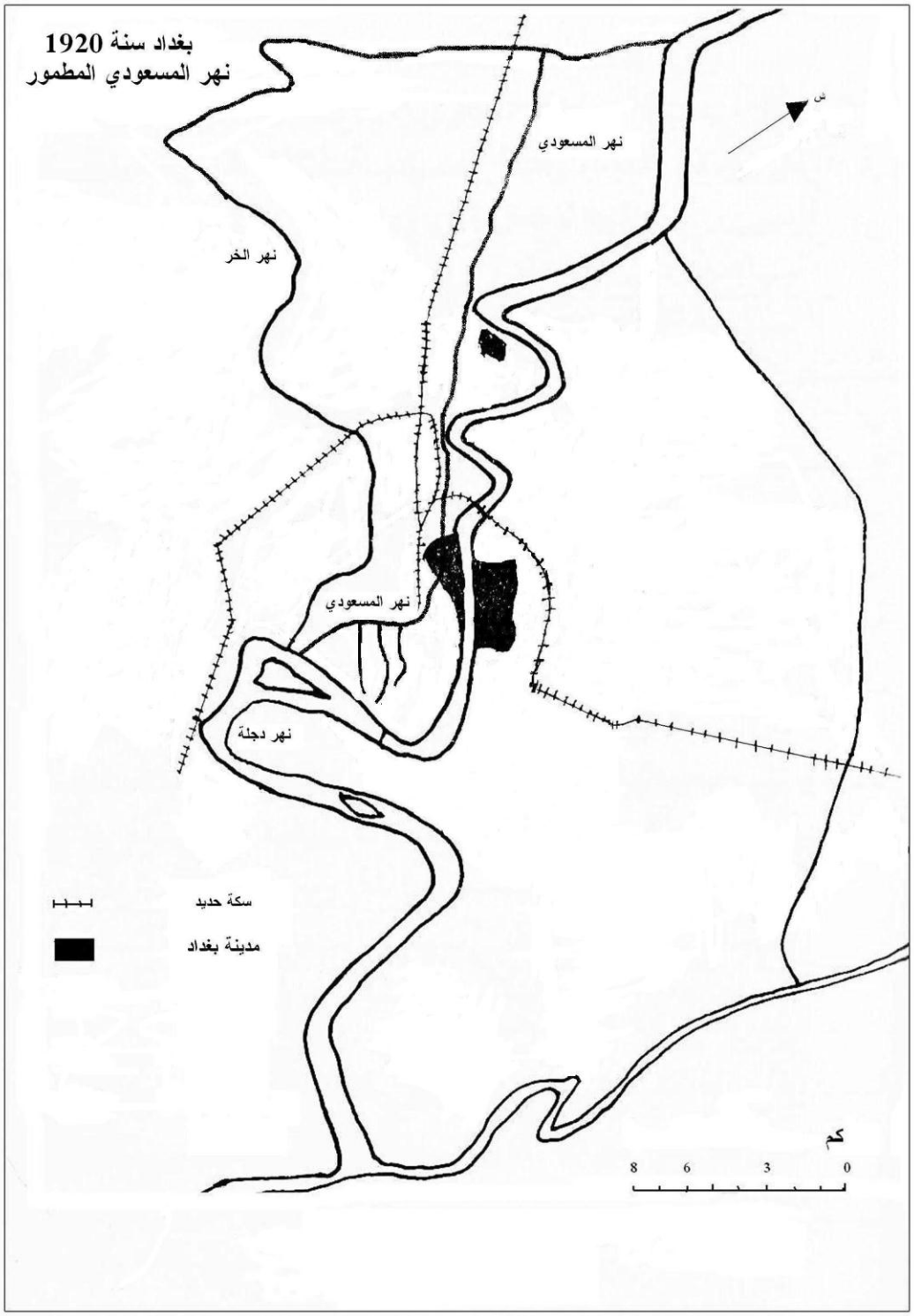

خريطة رقم (5)

مسار نهر الخر (الخير) من مأخذه في منطقة الكاظمية الى مصبه في منطقة القادسية

عن : وزارة الري (الموارد المائية حاليا) ، دائرة الدراسات والتصاميم ، بغداد 2001م

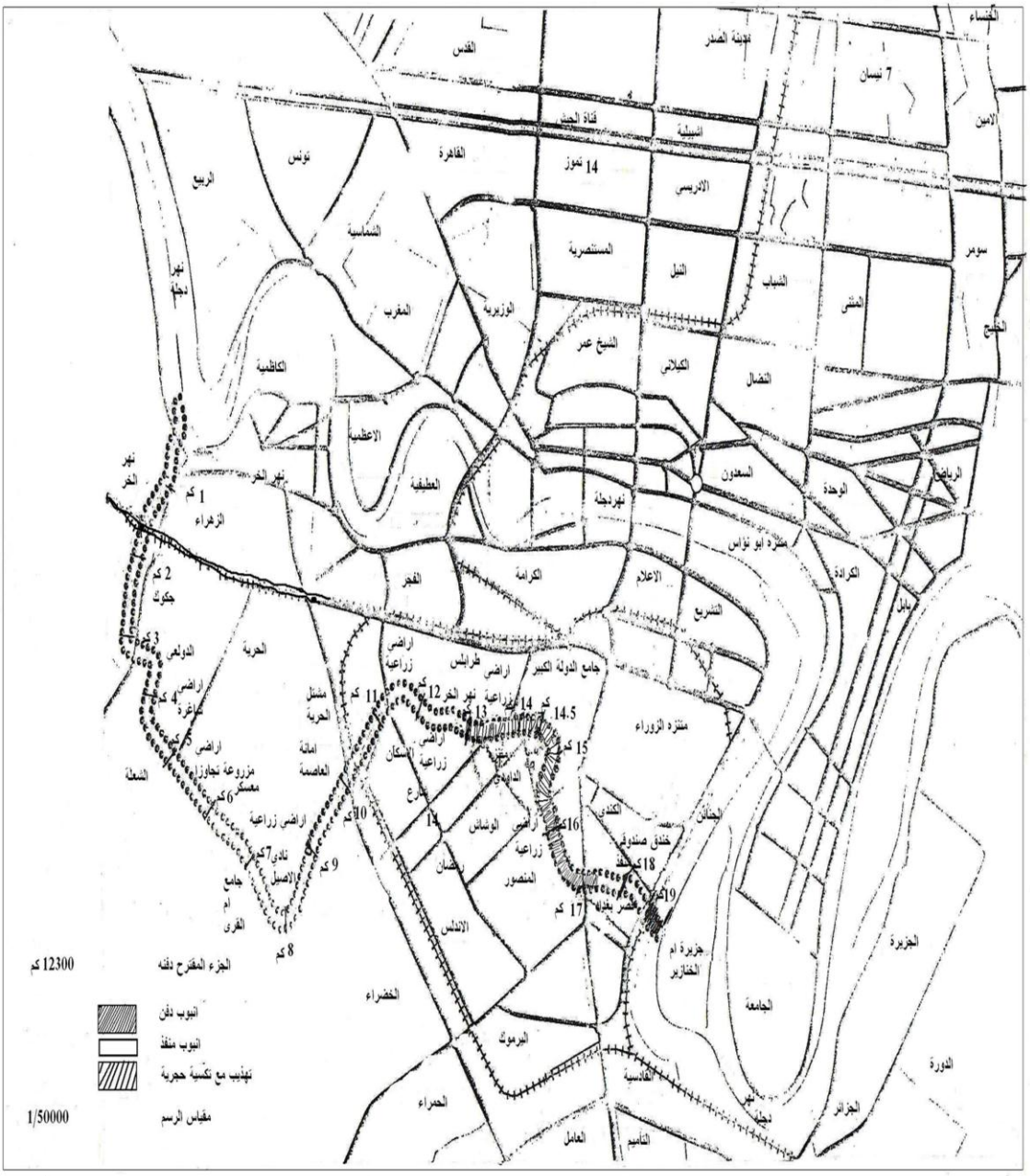

الهوامش

1- د. أحمد سوسة ،د. مصطفى جواد وآخرون ، " بغداد – عرض تاريخي مصور " ، نشرته نقابة المهندسين العراقيين ، مؤسسة رمزي للطباعة ، بغداد 1969م ، ص 89 .

2- د.احمد سوسة، " فيضانات بغداد في التاريخ "، القسم الثاني، مطبعة الاديب، بغداد1965م، ص266 .

3- د. احمد سوسة ومصطفى جواد وآخرون ، مصدر سابق ، ص 17 -27 .

4- د. عبد الجبار ناجي، "دراسات في المدن العربية الإسلامية" ،مصدر سابق ،ص285-294.

5- صالح فليح حسن الهيتي، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م-1970م"، ط1 ، مطبعة دار السلام ، بغداد 1976م ، ص 54 .

6- د. احمد سوسة ومصطفى جواد وآخرون ، مصدر سابق ، ص 56 .

7- سعاد هادي العمري ، " بغداد كما وصفها السواح الاجانب في القرون الخمسة الاخيرة " ، جمع عن الالمانية ، مطبعة المعرفة ، بغداد 1954م ، ص 7 .

8- د. احمد سوسة ، " فيضانات بغداد في التاريخ " ، مصدر سابق ، ص 250-255 .

9- د. احمد سوسة ومصطفى جواد ، " دليل خارطة بغداد المفصل في خطط بغداد قديما وحديثا " مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1958م ، ص 231 .

10- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد – نموها – بنيتها – تخطيطها " ، منشورات دار الجاحظ للنشر (الموسوعة الصغيرة) ، بغداد 1982م ، ص 33-34 .

11- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد " ، مصدر سابق ، ص 34-35 .

12- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد " ، نفس المصدر السابق ، ص 35-37 .

13- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد " ، نفس المصدرالسابق ، ص 37 .

14- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد " ، نفس المصدرالسابق ، ص 40-42 .

15- د. خالص الاشعب ، " مدينة بغداد " ، نفس المصدرالسابق ، ص 42-50 .

16- د. صبري فارس الهيتي ، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " مصدر سابق ، ص333-334 .

17- صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م – 1970م " ، مصدر سابق ، ص 62 .

18- صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م - 1970م " ، مصدر سابق ، ص 62-63 .
19- باقر امين الورد ، " حوادث بغداد في إثنى عشر قرنا " ،الدار العربية، بغداد 1989م ، ط1، ص333.
20- د. صبري فارس الهيتي ، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ،مصدر سابق ، ص339-341.
21- د. صبري فارس الهيتي، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ، مصدر سابق ، ص339-341.
22- د. صبري فارس الهيتي، د. صالح فليح حسن، " جغرافية المدن " ، مصدر سابق ، ص339-341 .
23- د. صبري فارس الهيتي ، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ، مصدر سابق، ص339-341.
24- ماجد محمد خورشيد ، " دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها "، الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مطبعة وزارة التخطيط ، حزيران 1971م ، ص53 .
25- د. صبري فارس الهيتي، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ، مصدر سابق، ص339-341 .
26- د. صبري فارس الهيتي ، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ، مصدر سابق ، ص342 .
27- د. صبري فارس الهيتي، د. صالح فليح حسن ، " جغرافية المدن " ، نفس المصدر السابق ،ص341 .
28- ماجد محمد خورشيد ، " دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها "، الجمهورية العراقية ، وزارة التخطيط ، مطبعة وزارة التخطيط ، حزيران 1971م ، ص53 .
29- ماجد محمد خورشيد ، " دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها "، نفس المصدر السابق ، ص10 .
30- صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م - 1970م " ، مصدر سابق ، ص127-128 .

31- ماجد محمد خورشيد،"دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها"،مصدر سابق، ص50.
32- ماجد محمد خورشيد، "دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها"، نفس المصدر سابق ، ص50 .
33- ماجد محمد خورشيد ، " دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها "، نفس المصدر سابق ، ص50 .
34- ماجد محمد خورشيد ، " دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها "، نفس المصدر سابق ، ص50 .
35- Ahmad Hasson Al-Samarraie , " Transport in Iraq " , A Study in Economic Geography – A Thesis submitted to the University of Reading for the Degree of Doctor of Philosophy , P.226 .
36- ماجد محمد خورشيد،"دراسة في مشكلات الإسكان في العراق والتخطيط لمواجهتها"، مصدر سابق، ص5 .
37- Doxiadis Constantions A. "EKISTICS",An Introduction to the Science of Human Settlement.
38-صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م – 1970م " ، مصدر سابق ، ص 129–132 .
39-صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م – 1970م " ، نفس المصدر السابق ، ص 132–139 .
40-طبق القرار على القطع الموزعة سابقا مما دعا أصحابها الى بيع تلك القطع أو الإسراع ببنائها ، ولكن القرار جمد عام 1972م بعد صدور قرار تأميم النفط وإعلان سياسة التقشف .
41-صالح فليح حسن الهيتي ، " تطور الوظيفة السكنية لمدينة بغداد الكبرى 1950م – 1970م " ، مصدر سابق ، ص 139–145 .
42-وزارة التخطيط ، " الإنسان هدف الثورة " ، بغداد 1978م ، ص 11 .
43- لم تتوفر للباحثة المعلومات عن عدد الدور مما إضطرها لإجراء مسح للمناطق السكنية .
44- د. احمد سوسة ، " تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الآثارية والمصادر التاريخية " ، ج2 ، بغداد 1986م ، ص 224 .

45- د. احمد سوسة ، " تاريخ حضارة وادي الرافدين في ضوء مشاريع الري الزراعية والمكتشفات الآثارية والمصادر التاريخية " ، نفس المصدر السابق ، ص 224 .
46- مقابلة خاصة مع الخبير المهندس حسن السماوي .
47- دراسة تحسين نهر الخير ، وزارة الري (الموارد المائية حاليا) ، دائرة الدراسات والتصاميم ، بغداد 2001م ، ص2-1 .